الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

توصيات
الجمعية العامة الطارئة "السادسة والعشرون"
للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
16 مارس 2026

تأتي هذه التوصيات في ختام أعمال **الجمعية العامة الطارئة (الـ 26)** للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المنعقدة في 16 مارس 2026 بمناسبة **اليوم العربي لحقوق الإنسان**، وفي ظل التطورات الإقليمية الخطيرة الناجمة عن **الاعتداءات العسكرية على عدد من الدول العربية**، وما خلّفته من تهديد مباشر لحياة المدنيين، واستهداف للأعيان المدنية، وانتهاك واضح للحظر المطلق لاستخدام القوة والقواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني. وانطلاقًا من **المسؤولية القانونية والأخلاقية** للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن الدور المنوط بالشبكة العربية في **تعزيز التنسيق العربي وتوحيد الموقف الحقوقي**، ومن الحاجة الملحّة إلى **تعزيز حماية المدنيين وتفعيل آليات المساءلة الدولية**، اعتمدت الجمعية العامة الطارئة التوصيات التالية، موزعة على أربعة مستويات: المؤسسات الوطنية، الشبكة العربية، المنظومة الدولية، والدول المتضررة.

أولًا: على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- تعزيز آليات الرصد والتوثيق للهجمات العسكرية وآثارها على المدنيين، وإعداد تقارير دورية تُرفع للآليات الدولية المختصة.
- تطوير بروتوكولات الاستجابة السريعة في حالات الاعتداءات عبر الحدود، بما يشمل تشكيل فرق طوارئ حقوقية.
- توسيع التعاون بين المؤسسات الوطنية العربية لتبادل المعلومات والخبرات حول حماية المدنيين أثناء الأزمات.
- إطلاق حملات توعية حول حقوق المدنيين أثناء النزاعات، وإرشادات السلامة المجتمعية، وتعزيز ثقافة الوقاية.

ثانيًا: على مستوى الشبكة العربية

- توحيد الموقف الحقوقي العربي تجاه الاعتداءات التي تستهدف المدنيين في المنطقة.
- تفعيل الدبلوماسية الحقوقية عبر التواصل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للضغط من أجل المساءلة.

ثالثًا: على مستوى المنظومة الدولية

- دعوة الأمم المتحدة إلى فتح تحقيق مستقل في الهجمات التي طالت الدول العربية وتقييم مدى توافقها مع القانون الدولي.
- مطالبة مجلس حقوق الإنسان بعقد جلسة خاصة حول حماية المدنيين في المنطقة العربية.
- التأكيد على ضرورة وقف التصعيد العسكري فوراً والعودة إلى المسارات الدبلوماسية حفاظاً على أمن المدنيين واستقرار المنطقة.
- الدفع نحو تفعيل آليات المساءلة الدولية لضمان عدم إفلات أي جهة من العقاب.

رابعًا: على مستوى الدول المتضررة

- تعزيز إجراءات حماية المدنيين وفق المعايير الدولية، وتطوير خطط الطوارئ الوطنية للتعامل مع الهجمات الصاروخية أو العابرة للحدود.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من الهجمات، وضمان وصول الخدمات الأساسية لهم.
- تسهيل وصول المؤسسات الوطنية للمعلومات والبيانات الميدانية لضمان توثيق دقيق وشفاف للانتهاكات.

انتهى